

عوامل تشكل ثقافة العنف في الأسرة الجزائرية المعاصرة

Factors shaping The Culture of Violence in The Contemporary Algerian Family

عواطف عطيل لمواليدي *

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في
الجزائر- جامعة أحمد دراية- أدرار، atil-awatef@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/18؛ تاريخ القبول: 2025/11/07؛ تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

يعتبر العنف من بين أهم الموضوعات السوسيولوجية المعاصرة، التي أخذت تطرح بشدة ضمن مختلف تخصصات علم الاجتماع، لاسيما تخصص علم اجتماع الثقافة، نظرا لتحول الظاهرة -تدرجيا- إلى ثقافة تجذرت نتاج عوامل متداخلة ومتشعبة، في أشكال السلوك والممارسات والعلاقات الاجتماعية، والتي تميزت خاصة داخل البيئة الأسرية، في أساليب التنشئة الاجتماعية وتربية الأبناء، عليه فإن هذه الورقة تتناول موضوع العوامل المؤدية إلى تشكل ثقافة العنف، وتنميتها واستفحالها في الأسرة العربية عموما، والأسرة الجزائرية خصوصا، في ظل خصائص ومؤثرات عصر المعرفة. كلمات مفتاحية: العنف؛ الثقافة؛ الأسرة؛ العامل.

Abstract:

Violence is considered among the most important contemporary sociological issues, which have been raised strongly within the various disciplines of sociology, especially the sociology of culture, due to the gradual transformation of the phenomenon into a culture rooted as a result of intertwining and complex factors, in the forms of behavior, practices and social relations, which emerged especially within The family environment, in the methods of social upbringing and

parenting, and accordingly, this paper deals with the factors leading to the formation of a culture of violence, its growth and exacerbation in the Arab family in general, and the Algerian family in particular, in light of the characteristics and influences of the knowledge age.

Keywords: Violence; Culture; Family; Factor.

المقدمة:

يعد العنف من بين أهم المفاهيم العلمية، التي تجاذبتها بالدراسة العديد من علوم المجتمع والإنسان، حيث شكل منذ الإرهاسات والمحاولات المبكرة للعلماء والباحثين ضمن تلك الحقول العلمية، ظاهرة اجتماعية شائكة ومعقدة تستحق البحث والتحليل والتنظير، إذ ينشأ العنف ويتمظهر ضمن بيئات اجتماعية متعددة على رأسها الأسرة، تليها المدرسة، والمصانع والملاعب.. إلخ، ولكونه يتشكل بطرق وأساليب مختلفة وتحت ظروف متباينة وعوامل متداخلة، فقد أضى أكثر من مجرد ممارسة مؤذية أو نمط سلوكي عدواني، بل تحول إلى ثقافة تشمل كل أشكال السلوك والممارسات والفكر والقيم والرموز والألفاظ والعادات الجمعية، التي تؤذي الآخر وتسيء إليه (أفراد وجماعات) أو تخترقه (قوانين وتعليمات وضوابط) أو تحطمه وتدمره (منتجات مادية).

وتبرز إحدى أهم المشكلات السوسيولوجية الجوهرية، التي يطرحها علماء الاجتماع وبخاصة المعاصرين منهم، حول تشكل ظاهرة العنف، في تلك العلاقة بين السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينشأ فيه الأفراد، وظهور العنف وتناميته بينهم، حيث تقوم بعض المجتمعات والجماعات الاجتماعية، على رفض الآخر، أو الانتقاص من شأنه، أو تهيمشه.. بشكل معلن أو مضمّر، يتم استدخاله ضمن عمليات التنشئة الاجتماعية والتربية، وذلك عن طريق التفاعل والاتصال الاجتماعيين، فيتحول العنف والحال هذه، إلى ثقافة تعيد إنتاج نفسها، وتتطور وتستمر عبر التاريخ، وفق ما تتيحه الظروف المحيطة، وما تؤثر فيه العوامل المتعددة.

هذا، ويمارس العنف داخل مختلف البيئات الاجتماعية المنتجة له، ومنها يكتسب تسمياته المختلفة، مثل: العنف الأسري، العنف المدرسي، العنف المهني، العنف الإعلامي.. إلخ، كما يتمظهر في أشكال وصور متعددة: العنف الجسدي، العنف اللفظي، العنف الجنسي والعنف الرمزي. ولكن نظرا لارتفاع معدلات انتشار العنف، وتزايد ممارسته داخل

هذه البيئات الاجتماعية، وبين مختلف الفئات الاجتماعية، وأمام تعقد الحياة الاجتماعية، وتداخل العوامل المفضية لظهوره، أصبح المجتمع يعيش ويتعايش مع ثقافة للعنف، تستمر وتنمو وتتطور وتنتشر، بكل مكوناتها، إلى الحد الذي باتت فيه بعض الممارسات العنيفة عادية ومقبولة اجتماعيا، تماما كالممارسات المشبعة بالعنف الرمزي تجاه الآخر، وهو ما لمسناه خلال العقدين الأخيرين، لاسيما مع ما أفرزته العولمة الثقافية من قيم، تدفع وتوجه السلوك الاجتماعي نحو الفردانية والبراغماتية والمادية.

إن المجتمع الجزائري وعلى شاكلة كل المجتمعات في العالم، شهد انتشارا كبيرا واتساعا واضحا على نطاق ممارسة العنف بين أفراد وجماعاته، شمل بيئات اجتماعية متعددة، منها: العنف في الأسرة، العنف في المدارس، العنف في الملاعب، العنف في الشوارع... إلخ، وإيماننا منا بأهمية الأسرة في بناء المواطن الصالح، والسلوك الاجتماعي القويم، كونها أولى البيئات الاجتماعية التي يكتسب من خلالها الفرد ثقافة مجتمعه، وأهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تتيح له تكوين شخصيته، من خلال تفاعله الاجتماعي وأفراد أسرته (جماعته الأولية)، وأكثر من ذلك فإن الأسرة هي التي تهيئ الفرد للتفاعل داخل مختلف البيئات الاجتماعية تباعا، فأردنا مقارنة موضوع ثقافة العنف، وذلك بالتركيز على عوامل تشكلها وتناميها في الأسرة الجزائرية، وكذا تبين طبيعة العلاقة بين الثقافة والعنف، وسبل إرساء ثقافة للرفق والتسامح بين أفراد الأسر العربية بوجه عام، والأسر الجزائرية بوجه خاص.

أولا: الإطار المفاهيمي

تمثل المفاهيم الأسس التي يعتمد عليها الباحث في ضبط حدود دراسته، وضمن هذه الورقة فإننا سنركز على عرض أهم المفاهيم التي تحدد مجال البحث، والتي يمكن حصرها في أربع أساسية، نوردتها على التوالي:

1- العنف:

يتفق أغلب علماء الاجتماع والفلاسفة والأنثروبولوجيون على أن العنف **Violence** هو "ظاهرة اجتماعية، وأنه آلية من آليات الدفاع عن النفس ضد المخاطر"⁽¹⁾، فهو بهذا

(1) إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى - بيروت، 2015، ص 17

المعنى، خاصية اجتماعية فطرية غير مكتسبة. كما يشير مصطلح عنف إلى "استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع، أو غير مطابق للقانون، من شأنه التأثير على إرادة فرد ما"⁽²⁾، ولذلك فهو يرادف مصطلح إكراه في العديد من القواميس والمعاجم. ويعرف العنف أيضا بأنه: "الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة، لإلحاق الأذى بالأفراد والجماعات وتدمير الممتلكات، ويتضمن ذلك أساليب العقاب والاعتصاب والاعتداءات المختلفة، والتدخل في حريات الآخرين"⁽³⁾. أما من الناحية اللغوية فإن مفردة عنف **Violence** مأخوذة في اللغة اللاتينية عن **Violare** التي تعني يؤدي أو ينتهك، وهي مشتقة من "المفردة اللاتينية **Vis** أي القوة"⁽⁴⁾ في شكلها الفيزيقي الملموس، التي تمارس ضد فرد ما أو شيء ما. ونشير في هذا السياق، أن معنى مفردة عنف في اللغة العربية، لا يختلف عنه في اللغة اللاتينية، إذ تعني "استخدام القوة وعدم الرفق، وفعل "عَنَفَ" يعني الخرق والتعدي...، وأَعْنَفَ الشيء أخذه بشدة وقسوة"⁽⁵⁾.

وعليه، فإن العنف يتضمن "الإيذاء باليد أو باللسان، بالفعل أو بالكلمة، في الحقل التصادمي مع الآخر، إنه بالدرجة الأولى حالة تدرس بذاتها، ولكن ليس مستقلة عن موجباتها ومبرراتها ومساراتها التاريخية"⁽⁶⁾، وهو ضد الرفق في كل شيء. والعنف أنواع/أو أنماط، تشمل ما يلي:

- العنف الجسدي: يتضمن الإيذاء باليد أو أي أداة (عصا مثلا) يمكنها أن تلحق ضررا جسديا بالفرد.

- العنف المادي: يكون موجها عادة نحو منتجات مادية قد تكون شخصية (كسر مزهية، أطباق.. إلخ) أو عمومية (كسر أعمدة إنارة، تخريب محلات تجارية أو حدائق.. إلخ).

- العنف اللفظي: يشمل كل الألفاظ والعبارات التي تسيء إلى الفرد أو تهينه (الشتيم،

(2) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان - بيروت، ط2، 1982، ص 441

(3) إبراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص 19

(4) خالد بن سعود الحليبي، العنف الأسري أسبابه ومظاهره وآثاره وعلاجه، مدار الوطن للنشر - الرياض، 2009، ص 8.

(5) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ج 9، ص 429

(6) خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة - بيروت، 1984، ص 138

التجريح.. إلخ)

- العنف الرمزي: هو مجموع الحركات والإشارات والإيماءات والأفعال، التي تترك انطبعا أو أثرا نفسيا سيئا في الفرد.
 - العنف المعنوي: ويقصد به كل تجاوز أو خرق للقوانين والضوابط الاجتماعية، التي يلزم الأفراد بإتباعها أو احترامها.
 - العنف الجنسي: كل نشاط جنسي قهري يمارس ضد الآخر.
- علما أن هذه الأنماط يمكن أن تجتمع وتمارس في بيئة اجتماعية واحدة، مثل: العنف في البيئة الأسرية أو العنف الأسري.

2- الثقافة:

يشتق مصطلح ثقافة من "المفردة اللاتينية **Cultura** والمشتقة بدورها من الفعل **Colere** وهو ينطوي على أعلى مستوى من التعبير عن الإنسانية"⁽⁷⁾. على اعتبار أن الثقافة خاصية إنسانية، وهي تشمل كل المنتوجات الاجتماعية المتراكمة عبر التاريخ، وعليه تعرف الثقافة بأنها: "النسيج الكلي المعقد من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات والقيم، وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك، وكل ما يبني عليه من تجديدات، أو ابتكارات أو وسائل في حياة الأفراد"⁽⁸⁾. وبوساطتها يتمكن المجتمع من إشباع حاجاته الحياتية والاجتماعية، فالثقافة إذن عبارة عن "كل ما يرثه المجتمع من أجياله السابقة، باستثناء الصفات الحياتية الطبيعية"⁽⁹⁾. أما في اللغة العربية فإن مفردة ثقافة تعني "الظفر بالشيء وإدراكه وأخذه، الفطنة وشدة الذكاء والحدق والحداقة والكياسة، التسوية والتقويم، التأديب والتهديب"⁽¹⁰⁾. من الملاحظ أن التعريف الأول قد قدم الثقافة

(7) جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال- بيروت، 2011، ط1، ص 66.

(8) حسن شحاتة وزينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة، ط1، 2003، ص 162.

(9) شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط1، 1981، ص 230.

(10) جيلالي بوكري، الهوية الثقافية: <http://almothaqaf.com/index.php/thaqafat/885787.html> تاريخ

الزيارة 2021/03/20، التوقيت: 14:55

بوصفها "كلا" يشمل مكونات الثقافة المادية واللامادية، على اعتبار أنها كل منتج اجتماعي، غير أن التعريف الثاني يدرجه ضمن سياق تاريخي، فيمنحه صفة التراث الاجتماعي المتناقل عبر الأجيال، ومن ثم فالثقافة هي كل المنتجات الاجتماعية المادية واللامادية، المتوارثة جيلا بعد جيل.

3- الأسرة:

تعرف الأسرة بأنها: "الوحدة الاجتماعية الأولى، التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة"⁽¹¹⁾. كما تعرف على أنها: "جماعة بيولوجية اجتماعية نظامية، تتكون من رجل وامرأة (تقوم بينهما رابطة زواجية) وأبنائهما، ومن أهم وظائف الأسرة إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي للملائم، لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء"⁽¹²⁾. أو هي "مجموعة من الأفراد، تربط بينهم صلة الدم أو الزواج، وتضم عادة الأب والأم والأبناء، وقد تضم أفرادا آخرين من الأقارب"⁽¹³⁾. تستند التعريفات المدرجة إلى شقين رئيسيين في ضبط مفهوم الأسرة هما البيولوجي والذي يرتبط ببقاء الجنس البشري واستمراره في الوجود، والاجتماعي الذي يحدد وظائف الاجتماعية.

ولأن الأسرة يختلف تنظيمها ووظائفها وكذا نطاقها، باختلاف البنى أو الأنظمة الدينية والثقافية للمجتمعات الإنسانية، فإن أي تعريف لها يستوجب أن يتضمن أنواعا عديدة منها (الأسر الممتدة، الأسر النووية، الأسر الأمومية..إلخ).

4- العامل:

إن العامل "ليس سوى تصنيف إحصائي موجز للمتغيرات والاختبارات، والتي تدخل في مصفوفه معاملات ارتباط، وهو بهذا المعنى ليس سوى تكوين أو تركيب Construct يصل إليه الباحث، نتيجة التحليل العملي لعلاقات الترابط، بين عدد من المتغيرات المتعلقة بإحدى الظواهر"⁽¹⁴⁾. مثل: العامل الميكانيكي Mechanical Factor، العامل

(11) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 152.

(12) مصلاح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب- الرياض، 1999، ص 209.

(13) مرهف كمال الجاني، معجم علم النفس والتربية، ج 1، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1984، ص 63.

(14) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 150.

المكاني **Spatial Factor**...، أو بالأحرى هو "متغير يساهم في إحداث نتيجة معينة"⁽¹⁵⁾، كما يشير كذلك إلى "قوة أو حالة أو ظرف يؤدي بمفرده أو بالتعاون مع غيره إلى إحداث نتيجة معينة"⁽¹⁶⁾. كأن نفسر ظاهرة اجتماعية معينة بإحدى العوامل التالية: العامل التكنولوجي، العامل الديموغرافي... إلخ.

ثانياً: العنف في التراث السوسيولوجي القديم والمعاصر

اهتم علماء الاجتماع القدامى وبخاصة المعاصرون منهم بدراسة العنف، باعتباره ظاهرة اجتماعية قديمة، متأصلة في الطبيعة البشرية، وعليه يصعب تحديد نشأتها تاريخياً، إلا أنه يمكن عرض ما تناوله أبرز علماء الاجتماع بشكل كرونولوجي، يظهر دلالة المفهوم سوسيولوجياً، وتطور استخداماته ضمن سياق تاريخي متغير.

يرى ابن خلدون أن العنف متأصل في الطبيعة الإنسانية، وتبدو جلية في طباع قبائل البدو لضغهم وتوحشهم، غير أنه قد ربط سببه الرئيسي بالعصبية، وتعني لديه "الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة"⁽¹⁷⁾، وأن أساس العصبية حسبه هو: الاستعداد الفطري، الذي يدفع الفرد إلى نصرته قريبه بالدم، والدفاع عنه. كما ورد العنف في شكله المؤسسي (جزءاً من ممارسات السلطة الحاكمة) في الخطاب السياسي الخلدوني، إذ يلاحظ أن هناك حضوراً مكثفاً لمفاهيم العنف، مثل: الافتراس، الاستطالة، الاستيلاء على الملك، كبجهم من التطاول... والمفاهيم الدالة على الاستبداد⁽¹⁸⁾.

فيما تضمن التراث السوسيولوجي الأوروبي اهتماماً واضحاً بالطبيعة البشرية، وعلاقة الفرد بالدولة، لتشمل ضمنياً موضوع العنف والطبيعة النزاعية للإنسان. إذ يرى هوبز **Hobbs**، أن الطبيعة الإنسانية مشبعة بالعنف، فالأفراد عادة تحركهم الرغبات نفسها، وهذه الرغبات تكون في الغالب مستبدة وملحة، إما لأنها البديل الذاتي للحاجات البيولوجية الجامعة، وإما لأن إشباعها يشكل بحد ذاته سبباً كافياً للسعي إلى تجديدها.

(15) مصلاح الصالح، مرجع سابق، ص 207.

(16) المرجع السابق.

(17) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ج 2، ط 3، القاهرة: دار نهضة مصر، ص 482.

(18) محمد عابد الجابري، نظرية ابن خلدون في الدولة العربية (قراءة في الخطاب السياسي الخلدوني)، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 37، 38 (بيروت: 1980)، ص 36.

بينما وجد ماركس **Marx** أن العنف هو سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج، فالتنافس بين الأفراد له أصل اجتماعي، يتعلق بملكية وسائل الإنتاج، لذلك فإن الصراع ليس بين الجميع ضد الجميع كما ذهب إلى ذلك هوبز، وإنما هو صراع طبقي. وجدير بالذكر إن اهتمام ماركس قد انصب على العنف الثوري، والذي يقع بين الأنظمة الاجتماعية والحضارية، وخلال تناوله للصراع ربط ماركس بين كل من التغيير والصراع والعنف، مؤكداً على الدور الإيجابي الذي يؤديه العنف في حركة التاريخ. فالصراع يشير إلى وجود خلل في البنى الاجتماعية، أما العنف فهو شرط أساسي لتجاوز هذا الخلل، ولإحداث التغيير المطلوب.

أما دوركايم **Durkheim** فإن العنف حسبه يتمظهر في سلطة المجتمع على الأفراد، خاصة ضمن نمط المجتمعات الميكانيكية (التقليدية)، والتي يعبر عنها بالضمير الجمعي، هذا الأخير الذي يمثل ثقافة الجماعة، حيث تجبر بدورها الأفراد على الامتثال والالتزام بالقيم والمعايير والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع. ونشير في هذا السياق، أن ما ينطبق على المجتمع بخصوص القهر الاجتماعي، الذي تمارسه الثقافة على الأفراد، ينطبق كذلك على الأسرة، باعتبارها الشكل المصغر له.

في حين يعزو توينبي **Toynbee** ظاهرة العنف في المجتمعات الحديثة إلى انعدام الذاتية الفردية، وانسحاق الفرد في آلية الحياة الميكانيكية من جهة، وفي آلية الحياة الاجتماعية من جهة أخرى. ويتهم كلا من الرأسمالية (بتأكيد القيم التنافسية)، والشيوعية (بتغييبها للفردية وتأكيداها على الجماعة) بأنهما السبب في ظهور العنف بالكثافة التي تشهدها المجتمعات الحالية⁽¹⁹⁾.

كما درس بارسونز **Parsons** العنف الاجتماعي في إطار العلاقات النظامية، التي تحددها القوانين المدونة أو المتعارف عليها، ضمن ما يعرف بتوقعات الدور، ففي هذه العلاقات يتوقع كل فرد فيها سلوكية وأخلاقية الآخر، ومثل هذا التوقع يفهمه الفرد الذي يكون العلاقة الاجتماعية ويساعده في تحقيق أهدافه وطموحاته، لكن كل علاقة اجتماعية معرضة لاحتمالين، الاحتمال الأول هو عدم قدرة الفرد على معرفة توقع سلوك الفرد الآخر الذي يدخل في علاقة معه، والاحتمال الثاني هو معرفة الفرد توقع سلوك

(19) A. Toynbee, Experiences (London: Oxford university press 1969) PP. 325-326

الفرد الآخر، بيد أن هذا التوقع لا يساعده في تحقيق طموحاته وأهدافه، وفي هذه الحالة تتحول العلاقة إلى صراع بين الطرفين ويصبح العنف حتميا⁽²⁰⁾. ويمكن أن نقيس على ما ذهب إليه بارسونز توقعات المجتمع وبخاصة المجتمع الذكوري من دور المرأة العصرية.

ثالثا: الثقافة والعنف

تمثل الأسرة البيئة الاجتماعية الأولى، التي تحدد للفرد كيف يسلك ويتعامل ويتفاعل مع غيره لإشباع حاجاته، وتبين طرق إشباع هذه الحاجات بما تحدده ثقافة مجتمعه (إشباع الحاجات البيولوجية، الجنسية، الاقتصادية، الروحية..)، وتعد عملية التنشئة الاجتماعية **Socialization** من العمليات الأساسية المنوطة بالأسرة، والتي يكتسب الفرد بوساطتها ثقافة مجتمعه، من قيم ومعايير وأعراف ومعتقدات وعادات جماعية..، أو بالأحرى من تحدد انتماءه الاجتماعي وهويته الثقافية. لكن ما تجدر الإشارة إليه، أن الثقافة باعتبارها منتجا اجتماعيا بامتياز، تختلف وتتباين من مجتمع إلى آخر، ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى، فما يكون محبذا ومثمنا في ثقافة معينة، قد يكون مستهجنا ومهمشا في أخرى، وما يعد طقسا دينيا في ثقافة ما، قد يعد جريمة في أخرى، حتى المفاهيم والقيم كالعدالة والحرية والجمال.. كلها تخضع لمحددات ثقافية، وهو ما يصنع الفارق بين الثقافات الاجتماعية بشكل عام، ويسبغ عدم التجانس والتماثل فيما بينها، وضمن هذا السياق تتضح العلاقة بين الثقافة والعنف. كيف ذلك؟

حسب علماء الاجتماع، تعد الثقافة حاملة القيم وموجهة للأهداف الاجتماعية، وهي لذلك تمارس "ضغطا على الأفراد، وتوجه سلوكهم وتحدد مواقفهم"⁽²¹⁾، أو هي كما يعبر عنها إميل دوركايم **E.Durkheim** "الضمير الجمعي". يخضع الأفراد بموجب القهر الممارس عليهم، ويمثلون لانسق القيم والمعايير الثقافية، الذي يلعب دورا محوريا في منح خصوصية لكل ثقافة اجتماعية. فثمة ثقافات تتسم بالانغلاق والانعزال، وترفض الاحتكاك والتواصل الثقافي والثقافات الأخرى، خشية اختلاط أصولها وأنسابها، وهي لذلك تثمن الزواج الداخلي، كآلية لحفظ النسب، وعليه يكون سلوك أفرادها عنيفا تجاه الغرباء عنهم. كما تتسم الجماعات البدوية بخشونة طباعها، حيث يكون العنف من أخلاق البدويين -حسب وصف

(20) Talcott.Parsons: Social Structure and Personality, New York: FreePress 1964: p.85.

(21) إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص 93.

ابن خلدون- لضعنهم وتوحشهم، فهم دائمو التنقل والترحال، ولذلك تكون علاقاتهم والآخرين ضعيفة، ولا يعتمدون على المؤسسات الأمنية لحمايتهم، بل يدافعون عن أنفسهم بكل قوة، بدافع العصبية التي تؤمن تماسكهم وتعزز وحدتهم الاجتماعية.

وزيادة على ذلك، فإن هنالك بعض الثقافات التي تهمش المرأة، وتعتبرها "عارا"، لذلك تكون مكفولة دائما إما من طرف والدها، أو أخوها الأكبر، أو زوجها، فهي في نظر تلك الثقافات مخلوق أخرق وأرعن وغير مسؤول، مما يستوجب من الرجل حمايتها وتسيير شؤونها، وهو ما تتسم به المجتمعات القبلية التي تسود فيها السلطة الأبوية، فتكون الأنثى على العموم خاضعة -دائما- للسيطرة الذكورية. هذا إذا علمنا، أن بعض المجتمعات العربية عصر الجاهلية، كانت تمارس عادة "وأد البنات" لذات الأسباب. كما أن عادة "ختان الإناث" والتي تشيع ممارستها في العديد من المجتمعات العربية والإفريقية، الهدف منها يتحدد في المحافظة على شرف الفتاة، الذي يمثل شرف كل القبيلة، ويكون ختانها صك ضمان للرجل قبل الزواج منها.

إن ممارسات التهميش والإقصاء الاجتماعي، بما فيها التمييز العنصري والتشردم الطائفي والتمييز بين الجنسين، يعد عنفا مؤسسا -في عمومه- على نزعات ومعتقدات وعادات اجتماعية، تعمل مجتمعة على تكريس ممارسته بالقدر الذي يصبح فيه عاديا ومقبولا في المجتمع، وذلك بدء من الأسرة، التي تمثل البيئة الاجتماعية الأولى، التي تنقل ثقافة المجتمع للأفراد، أو لنقل حلقة الوصل بين المجتمع والفرد.

رابعاً: عوامل تشكل ثقافة العنف في الأسرة الجزائرية

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى طبيعة العوامل المتحركة في ظهور ثقافة العنف في المجتمع، والتي تفيء في العادة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وذلك إما بتأثير من أحدهما، أو بتداخلها/ أو تأثيرهما معا.

ترتبط العوامل الداخلية التي تشكل ثقافة العنف في المجتمع، وتحديدًا في المجتمع العربي والجزائري منه، بطبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع، التي تتسم -عادة- "بالتعقيد وتراكيب غير متطورة"⁽²²⁾، إن سمة الثبات النسبي للبنية الاجتماعية، هي من تصنع

(22) جون ر. سيرل، بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة: حسنة عبد السميع، المركز القومي

الفوارق والتمييزات بين الثقافات الاجتماعية، إذ تنظم أنماط النشاط الاجتماعي (النمطية)، طالما أنها السابقة على الوجود الفردي (الخلفية). ومن ثم، فإن البنية الاجتماعية تشرح "تكرار الأنماط التي توجد في السلوك الاجتماعي، والعناصر المتنوعة التي تكون النظام الاجتماعي"⁽²³⁾، وتشمل البنية الاجتماعية الترتيب أو التنظيم الاجتماعي، ويمكن أن تناقض العشوائية أو الاضطراب أو الأنشطة غير المنظمة. وفي السياق نفسه، فإن البنية الاجتماعية للمجتمعات ذات الأصول البدوية والقبلية، والتي تتسم بثبات تراكيبها، تؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، حيث تكون السلطة فيها أبوية، وبالتالي السيطرة ذكورية بامتياز، حيث يتسم أفراد هذه الجماعات الاجتماعية أو القبائل، بالخشونة كما أخبرنا بذلك ابن خلدون **Ibn Khaldoun** في مقدمته، وكذا الولاء والتعصب للعشيرة.

ففي المجتمعات التي يسود فيها النظام الأبوي (البتيركية) **Patriarchy**، تقوى العصبية القبلية والإثنية والطائفية، وتنعدم فيها الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر، فيتراجع بذلك التواصل والتفاهم والحوار أمام العنف، وهذا ما يفسر التصاق العنف بالبنية الاجتماعية البدوية إلى حد كبير. ولأن المجتمع الجزائري ذو أصول بدوية قبلية، فإن طباع الخشونة والقسوة والعنف متجذرة في أفرادها، وذلك عن طريق التوارث الاجتماعي للأفكار والأعراف والمعتقدات، التي تمجد الذكورة وتثمن مواقف ورؤى الرجال، وبالمقابل تذلل المرأة وتضعف دورها رغم أهميته، وتفرض عليها التبعية الدائمة لقرارات الرجل (والدها، شقيقها، عمها.. إلخ)، والتي تحدد لها نمط حياتها (زواجها، طرق تمظهرها، صحبتها، عملها.. إلخ).

ولأن التغير من سمات المجتمع الإنساني، إذ هو دينامي بطبيعته، فإن الأدوار والوظائف لكلا الجنسين تتغير تباعا، فينتج عن كل ذلك صراع الأدوار والمصالح والقيم، وينعكس على طرق الحياة الاجتماعية بوجه عام، والحياة الأسرية بوجه خاص، حيث تصطدم الأدوار التقليدية والمتعارف عليها في المجتمعات البتيركية بتلك الجديدة، والتي تتيح خاصة للمرأة قدرا من الحرية والاستقلالية عن هيمنة المجتمع الذكوري. لقد

للترجمة- القاهرة، 2012، ص 36

(23) جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت، 2009، ص 79.

أصبحت المرأة متعلمة ومعلمة، وخاضت في مجالات مهنية كانت حكرا فيما مضى على الرجال فحسب، فلم تعد المرأة بذلك مجرد كائن بيولوجي تابع، وجد لإرضاء وإشباع الحاجات الذكورية فقط.

ونذكر مما ترتب عن صراع الأدوار بين الجنسين في المجتمع الجزائري: الارتفاع المتزايد لنسبة الطلاق حيث "بلغت 57.000 حالة سنة 2015 لترتفع إلى 63.000 حالة سنة 2016 وتصل إلى 68.000 حالة سنة 2017 مقارنة بـ 349.000 حالة زواج في السنة نفسها، ما يمثل 20% من إجمالي عدد حالات الزواج"⁽²⁴⁾. فيما بلغت "أكثر من 87.600 حالة طلاق سنة 2024، ما يعادل 240 حالة طلاق يوميا"⁽²⁵⁾. وتضيف مصادر عليمة أن الجزائر "تسجل سنويا أكثر من 68.000 حالة طلاق، بمعدل حالة طلاق كل ثمانية دقائق، وعادة ما يكون الأطفال أول وأكثر الضحايا، بمعدل 100.000 ضحية سنويا، حسبما أعلنت عنه شبكة حماية الطفولة ندى"⁽²⁶⁾.

بالإضافة إلى ظهور البدائل الوظيفية لأدوار الأسرة في تنشئة الأطفال، كأن يتم جلب مربية منزلية، أو وضع الطفل في مؤسسات خاصة لحضانه، وهو ما يفسر التزايد الطردي لمؤسسات الحضانه بتزايد أعداد النساء العاملات وبخاصة الأمهات، وكان من عواقب ذلك، التعارض الشديد بين أهداف التنشئة الاجتماعية للأسرة والروضة/أو دار الحضانه أو المربية المنزلية، والذي ينعكس في ذلك التناقض الواضح بين القيمة والسلوك لدى الطفل، وبالتالي اضطراب شخصيته، ووهن صلاته وروابطه الأسرية، مما يجعله عنيفا، كونه نشأ متباعدة عن الاحتواء الاجتماعي والعاطفي لأسرته.

هذا، وتتمثل العوامل الخارجية في كل المؤثرات الخارجية على البنية الاجتماعية، ويمكن إجمالها في عامل العولمة الثقافية، وكذلك الثورة المعلوماتية، هذه الأخيرة التي تعد من بين أهم قنوات العولمة الثقافية. لقد عملت العولمة الثقافية على تغيير العديد من الممارسات والعادات والمعتقدات الاجتماعية، من منطلق توحيد النسق القيمي والفكري

(24) حسام الدين إسلام، الجزائر.. قلق بشأن تنامي معدلات الطلاق، <https://www.aa.com.tr>

تاريخ النشر: 2020/02/07، تاريخ الزيارة: 2021/04/18، التوقيت: 12:57

(25) الاحتفال بالطلاق.. عادة غريبة تنتشر في الجزائر، <https://www.alarabiya.net>

تاريخ النشر: 2024/12/24، تاريخ الزيارة: 2024/04/29، التوقيت: 21:10

(26) حسام الدين إسلام، مرجع سابق.

لمختلف المجتمعات والشعوب في العالم، وهي بذلك تمحو وتهشم الخصوصيات الثقافية المحلية لكل مجتمع ولكل جماعة اجتماعية، بل وأكثر من ذلك عملت على توليد ثقافة هجينة، يصعب معها التعرف على ما هو أصيل في المجتمع. ولأن المجتمعات النامية بما فيها العربية والجزائر منها، لا تمتلك أدوات النقد الإعلامي، ولا تقوى إلا على استهلاك المنتجات المعولة، حيث أصبحت تعيش صراعا على مستوى بنيتها الاجتماعية، فطفت على السطح مشكلات اجتماعية متعددة، مست البناء الأسري بشكل ملفت.

فقد لعبت البرامج الإعلامية سواء التي تبثها القناة الوطنية الجزائرية، أو تلك التي تتلقاها الأسر عبر القنوات الفضائية، دورا رئيسيا في تكوين ثقافة العنف داخل الأسر، حيث تعرض ضمن محتوياتها الكثير من المشاهد التصويرية المشبعة بالعنف، الأفلام التي تحقق نسبة عالية من المشاهدة خاصة بين فئة الشباب هي "أفلام الحركة والخيال والفنون القتالية"²⁷، حتى أفلام الكرتون لم تستثنى من مشاهد المعارك والصراع، التي ينهر جل الأطفال بتقليدها، والملاحظ أن معظمها لا تصور الحياة الأسرية، بقدر ما تظهر الحياة الانفرادية والقيادية للبطل، وتجوالة وأصدقاءه في مغامرات مثيرة، الأمر الذي انعكس على تنشئة الأطفال وحهم للاندفاع والعدائية تجاه الآخرين، الذين يعتبرون بالنسبة إليهم خصوصا دائمين.

أما بالنسبة "للفتيات (18 و 24 سنة)"⁽²⁷⁾ والماكثات في البيوت من المتزوجات، فإن أغلب أوقاتهن تستغل إما في مشاهدة المواد الإعلامية الأجنبية (غير المحلية)، أو التواصل عبر المواقع الافتراضية، حيث بلغت نسبة اللاتي يملكن حسابا في الفايسبوك 53% من إجمالي مستخدمي هذا الموقع، والذين يتراوح عددهم بين 15 و 20 مليون مستخدم نشط شهريا"⁽²⁸⁾. ومما يترتب عن هذا الانشغال الإعلامي المفرط، ظهور حالات الإهمال (المنزلي، التربوي، الزواجي..)، ويعد الإهمال حسب العديد من الدراسات الاجتماعية، من بين أهم عوامل العنف الأسري، لأن الإهمال يتعارض وتوقعات دور المرأة في المجتمع الذكوري.

إن التهجين الثقافي الذي مس البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري المعاصر، قد أدى

(27) شعيب سعدين، إحصائيات الفيسبوك في الجزائر و 20 مليون مستخدم نشط شهريا، تم استرداده على

الموقع: <https://www.android-dz.com>

تاريخ النشر: 2017/03/30، تاريخ الزيارة: 2021/04/19، التوقيت: 13:37

(28) المرجع السابق.

إلى بروز أشكال وصنوف متعددة للعنف داخل الأسر الجزائرية، ذلك أن تقليد الآخر المختلف في طريقة تمظهره وبخاصة بين الفتيات، أفضى إلى تنامي ظاهرة العنف الرمزي، وذلك بتهميش الدور الرقابي للوالدين، مما أضعف العلاقة والرابطة الوالدية بين الآباء والأبناء. وأن وسائل الإعلام الجماهيرية قد تعاضمت وجودها وتأثيرها في حياة الأفراد، بالقدر الذي أصبحت تزاحم الأسرة، بل وتفتك منها وظيفتها في التنشئة الاجتماعية، فينشأ الأطفال بطباع وأفكار ورؤى، مغايرة تماماً لما يحمله الوالدين أو من يكبرهم سناً من الأسرة، وتقترب أو تطابق ثقافات أخرى، ومن ثم فإن هذا الاختلاف يؤسس للصدام بين الأجيال، ليتولد بذلك العنف الأسري.

بيد أن التقليد لم يطل طريقة التمظهر فحسب، بل تجاوزه إلى طرق التعبير والتحدث والسلوك، وهذا نتاج الاستهلاك المفرط لمحتويات إعلامية دخيلة، عملت على تكوين حالة من الاغتراب الثقافي بين أفراد الأسرة الواحدة، مما أحدث انفلاتاً على مستوى الضبط الذي تمارسه الأسرة، وبالتالي نلاحظ تنامي خطر لحالات التمرد والعقوق والانحراف وكذا العنف ضد الأصول، وقد انعكس كل ذلك على طبيعة العلاقات والروابط الأسرية، حيث تزايد عدد مؤسسات رعاية المسنين* (دور الشيخوخة) تماشياً وإهمال الأبناء لرعاية والديهم عند الكبر، وهو ما يتناقض والقيم الاجتماعية الأصيلة، المستمدة والنابعة عن القيم الدينية الإسلامية السامية.

خامساً: أسس بناء ثقافة الرفق والتسامح داخل الأسرة

يختص الأفراد بسمات التأثير والتأثير وبالتالي التفاعل الاجتماعي، إذ تنشأ داخل كل تجمع إنساني مجموعة لا متناهية من العلاقات والروابط والصلات، فتظهر علاقات الزواج والأبوة والبنوة والجيرة والزمانة والصدقة.. إلخ، وإن كانت العلاقات التي تنشأ داخل البيئة الأسرية أهمها على الإطلاق، لأنها من تحدد مسار وحجم وطبيعة العلاقات مع الآخرين، فالفرد المشبع بممارسة العنف اللفظي مثلاً، لا يمكنه تكوين علاقات وطيدة والآخرين، لأن الإيذاء سيكون حاضراً وبشكل دائم في تفاعلاته معهم، مما يشكل أحد عوامل النفور والتحاشي تجاهه. وعليه، يكون من غير المجدي أن نحث على إرساء ثقافة التسامح والحوار خارج حدود الأسرة.

إذن والحال هذه، تتطلب معالجة العنف استحضار القيم الدينية السمحة في

التعامل والتفاعل والآخر، ومحاولة غرسها لا كفكرة فحسب، بل كسلوك أيضا حتى يترسخ في شخصية الأفراد منذ صغرهم، فمشاهدة صور المحبة داخل الأسرة بين الزوجين أو الوالدين، كفيل بتعويد الطفل على محبة من حوله، فيحب إخوته، ووالديه... ومن ثم تصبح لديه قابلية طاعتها أو طاعة من هم أكبر منه سنا، ويعزز ذلك قيم الاحترام وتقدير الآخر لديه. وطالما أن شخصية الأطفال تتركز خاصة على الذاكرة البصرية، فمن المهم كذلك أن نحسن اختيار البرامج الإعلامية التربوية، التي تساعدنا على تكريس هذه القيم، وإبعادهم عما يثير فيهم العداء والكراهية نحو الآخر، وهذا بهدف "إعدادهم للحياة، وتكوين عقولهم ونفوسهم على نحو سوي، يمكنهم من عيش زمانهم بكفاءة واستقامة" (29).

ولعل التسامح يمثل أرقى القيم الإنسانية والدينية، لأنه يتطلب التنازل عن شيء من حظوظ النفس أو الحقوق لأجل محبة الآخر والمصلحة المشتركة، فيتعلم الطفل بذلك أن الحياة الجماعية والأسرية، لا تنبني على الأنانية والنفعية والفردية، لأن هذه السمات تغذي سلوك العنف والعداية. فكلما كان الفرد متسامحا كلما تمكن من تكوين علاقات إيجابية ومتينة مع الآخرين، وبالتالي يعزز نمط السلوك هذا التلاحم والتماسك الاجتماعيين، وبالمقابل يضعف إلى حد كبير ظهور مشكلات الانحراف والتفكك الاجتماعي، ويبدأ ذلك منذ الطفولة المبكرة، ليترسخ وينغرس فيما بعد في ذات وشخصية الفرد عند الكبر.

إن إهمال الطفل من شأنه أن يكون لديه الشعور بأنه غير مرغوب فيه، فيصبح عنيفا مع نفسه والآخرين، لذلك وجب على الوالدين وبخاصة الأم، أن تخصص أوقاتا تشارك فيها طفلها اهتماماته، وأن تحرص على منحه الأولوية في حياتها، وأن تختار المربية المناسبة أو الروضة المناسبة، وذلك بالاستماع إلى رأي الطفل فيها (المربية أو الروضة)، ويكون من المهم أيضا أن تختار ألعابه بعناية، بحيث تبعد عنه كل التي تحفز العنف فيه نحو الآخر، وأن تراقب برامجه المفضلة، والساعات التي يقضيها في مشاهدة التلفزيون أو اللعب باللوحة الإلكترونية، وتحاول تعديلها.

ونشير كذلك إلى ضرورة الابتعاد عن المقارنات السلبية أو المفاضلة بين الجنسين،

(29) عبد الكريم بكار، مسار الأسرة (مبادئ لتوجيه الأسرة)، مؤسسة الإسلام اليوم للإنتاج والنشر- الرياض، ط2، 1439 هـ، ص57.

والتي تشيع بشكل كبير في المجتمعات الذكورية، كأن يحسس الوالدين أن الابن أحسن من أخته وأن الأخيرة خرقاء رعناء، ولابد أن ينتبه إليها أو أن يراقبها ويعاقبها إن أخطأت، وبذا يمنح الذكور حق توجيه حياة الإناث والتحكم فيها، وما علمن بالمقابل إلا الخضوع والرضوخ لقرارات وتوجيهات وهيمنة الذكور، وهو ما يكرس العنف الرمزي بين الجنسين، وعبر التاريخ. إن هذه المجتمعات بحاجة إلى تنمية قيم العدالة واحترام الآخر والاعتراف بميزاته، ولن يتأتى ذلك إلا بتربية الأطفال عليها، وأن تحفز فيهم من خلال علاقات أفراد الأسرة بعضهم ببعض، وأن يعود الأطفال على السلوك التشاركي المفعم بالتآخي والتعاون بشكل دائم، حتى أثناء اللعب أو الدراسة، كأن يساعد الأخ أخته في مراجعة دروسها دون السخرية منها أو إهانتها، أو يشاركها اللعب ويشجعها إن أخطأت، وإن أذنب أحدهما فليعتذر المخطئ، ويسامح الآخر.

كما أن الضبط الاجتماعي ليس حكراً على المؤسسات القضائية والأمنية فحسب، وإنما هو من العمليات الأساسية المنوطة بالأسرة، والتي تقترن بعملية التنشئة الاجتماعية، فليس الضبط أن يسود العنف داخل الأسرة، بدواعي النظام، وليس الاعتماد كذلك على المؤسسات التربوية أو المواد الإعلامية في القيام بهذا الدور، مقابل تنصل الأسرة منه. إن ضبط السلوك الاجتماعي يبدأ منذ مرحلة الطفولة، وتشترك كل من المؤسسات الرسمية للضبط (المؤسسات التربوية والأمنية..) وغير الرسمية (الأسرة وبخاصة الوالدين) في فرض الانضباط، تفادياً للانحراف والفوضى، التي تؤدي إلى زعزعة البناء الاجتماعي، وتهديد تماسكه ووحدته الاجتماعية.

خاتمة:

نافلة القول، الأسرة هي البيئة الأولى والرئيسة في الارتقاء بالكائن العضوي إلى الاجتماعي، وذلك بفضل ما تتيحه من تواصل وتفاعل اجتماعي بين أفرادها، وهي المسؤولة عن ضبط السلوك الاجتماعي باعتبارها مؤسسة معنية بذلك، وإن كانت غير رسمية، فدورها يتكامل في إطار وظيفي وتلك الرسمية كالمؤسسات الأمنية والقضائية والتربوية، ولذا تتكون شخصية الأفراد الاجتماعية، بحسب ما يتلقونه داخل أسرهم، وتسمح الأسرة على هذا النحو (كبنية اجتماعية) بتنميط حياة أفرادها الاجتماعية، عن طريق ما تنقله من تراث اجتماعي- ثقافي، قد يسهم إلى حد كبير في تشكيل ثقافة العنف. وبناء على ذلك،

يكون من المهم أن يسعى الأفراد في المجتمع بصفهم أعضاء في كل أسرة، إلى تكوين علاقات بينية متينة، مبنية على القيم الدينية الراقية، التي تدعو إلى الرفق والتسامح في معاملة الآخر، وأن تكرر أنماط السلوك هذه والحث عليها، داخل الأسرة وخارجها عبر وسائل الإعلام خاصة، من شأنه أن يقلل من سلوك العنف الأسري، ويسهم بفعالية في تكريس ثقافة بديلة تشجع في الأسر وبالتالي المجتمعات، فالبنية الاجتماعية وإن كانت ثابتة نسبياً، قد يحقق الفعل الاجتماعي ولو جزئياً تغييراً في نسق القيم الموجه للسلوك الاجتماعي، والمعتقدات والأعراف الجمعية أيضاً.

المراجع:

المراجع العربية:

- 1- إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، بيروت: دار الساق، 2015.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، ج9، بيروت: دار صادر.
- 3- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، بيروت: مكتبة لبنان، 1982.
- 4- جون ر. سيرل، بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة: حسنة عبد السميع، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.
- 5- جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
- 6- جيلالي بوبكر، الهوية الثقافية، تم الاسترداد من الموقع: <http://almothaqaf.com/index.php/thaqafat/885787.html> تاريخ الزيارة: 2021/03/20، التوقيت: 14:55
- 7- جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2011
- 8- حسام الدين إسلام، الجزائر .. قلق بشأن تنامي معدلات الطلاق، <https://www.aa.com.tr> تم الاسترداد على الموقع: تاريخ النشر: 2020/02/07، تاريخ الزيارة: 2021/04/18، التوقيت: 12:57
- 9- حسن شحاتة وزينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

- 10- خالد بن سعود الحليبي، العنف الأسري أسبابه ومظاهره وآثاره وعلاجه، الرياض: مدار الوطن للنشر، 2009.
- 11- خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، بيروت: دار الحداثة، 1984
- 12- شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، 1981
- 13- شعيب سعدين، إحصائيات الفيسبوك في الجزائر و20 مليون مستخدم نشط شهريا، <https://www.android-dz.com> تم الاسترداد على الموقع:
- تاريخ النشر: 2017/03/30، تاريخ الزيارة: 2021/04/19، التوقيت: 13:37
- 14- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ج2، ط3، القاهرة: دار نهضة مصر (د.ت)
- 15- عبد الكريم بكار، مسار الأسرة (مبادئ لتوجيه الأسرة)، ط2، الرياض: مؤسسة الإسلام اليوم للإنتاج والنشر، 1439 هـ
- 16- محمد عابد الجابري، نظرية ابن خلدون في الدولة العربية (قراءة في الخطاب السياسي الخلدوني العربي المعاصر)، مجلة الفكر، عدد: 37-38 (بيروت: 1980)
- 17- مرهف كمال الجاني، معجم علم النفس والتربية، ج1، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1984
- 18- مصلح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، الرياض: دار عالم الكتب- 1999، ص209
- <https://www.alarabiya.net> 19-الاحتفال بالطلاق..عادة غريبة تنتشر في الجزائر، تاريخ النشر: 2024/12/24، تاريخ الزيارة: 2024/04/29، التوقيت: 21:10
- المراجع الأجنبية:
- 19-A. Toynbee ,Experiences (London: Oxford university press 1969) PP. 325-326
- 20- Talcott .Parsons: Social Structure and Personality, New Tork: Freepress 1964: p. 85